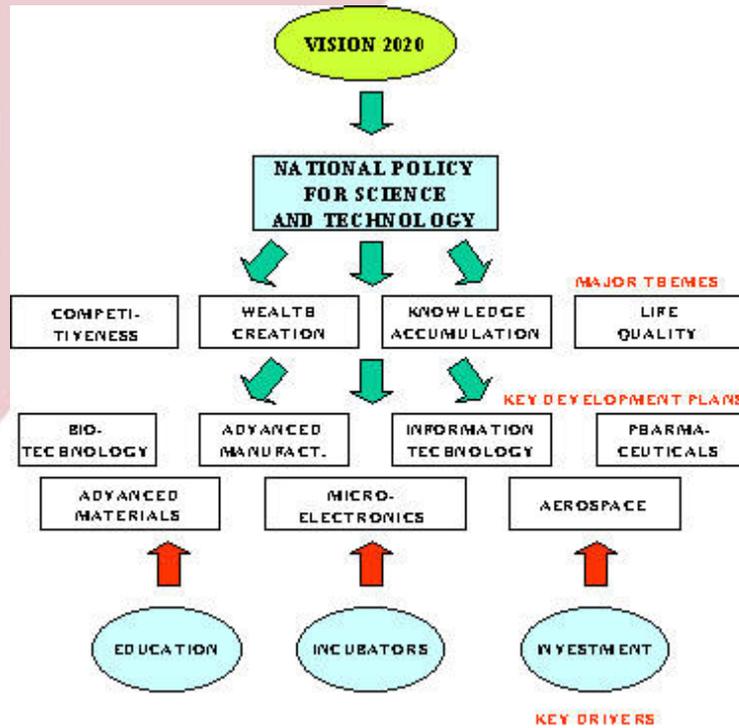


التجربة الماليزية

أظهرت الدراسات الحديثة أن 91% من مجموع الشركات المسجلة في ماليزيا تعتبر شركات صغيرة ومتوسطة تتجه معظمها إلى المجالات الإنتاجية والتصنيع. هذه المجالات تمثل عصب الاقتصاد الماليزي والموظف الأول للعمالة هناك. من هذا المنطلق، ومن أجل دعم وتنمية هذا القطاع، وضعت الحكومة الماليزية خطتان طويلتا الأجل -الخطة القومية الأولى تسمى خطة 1996-2000، والتي ركزت فيها على تنشيط وتنمية الصناعات الصغيرة التي تتوجه لتلبية احتياجات الأسواق المحلية الماليزية، حيث تم وضع وتنفيذ عدة برامج دعم موجهة بشكل خاص إلى الشركات الصغيرة ذات معدل النمو العالي، والتي سرعان ما توسعت وزاد حجم أعمالها. بالإضافة إلى هذه البرامج شجعت الحكومة المشروعات الصغيرة ذات التوجه إلى التصدير عن طريق آليات دعم وتمويل خاص بالتصدير. - الخطة القومية الثانية تسمى خطة 1996-2005، تم اعتماد سياسة التجمعات الصناعية كحاضنات للأعمال، والتي ركزت بدورها على تنشيط وتنمية المشروعات الإنتاجية والتصنيعية المتخصصة في بعض القطاعات الإنتاجية التي تعتبر قطاعات تصديرية في المقام الأول. من هذه القطاعات نجد: شركات الخدمات المتخصصة، شركات البحث والتطوير المتخصصة، شركات تصنيع المعدات، شركات التغليف المتقدمة، الشركات المتخصصة في التجارة الإلكترونية. وفيما يلي مثال لأهم المبادرات التي قامت الحكومة الماليزية بتطويرها في هذا المجال.



الخطة الاستراتيجية لإقامة الحاضنات الماليزية